



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مستقبلاً سفيرنا في كينيا

الغانم استقبل عدداً من السفراء



...مستقبلاً سفيرنا لدى تنزانيا

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه أمس عدداً من سفرائنا المعتمدين لدى دول العالم حيث استقبل الغانم سفيرنا لدى تنزانيا جاسم إبراهيم الناجم، وسفيرنا لدى كازاخستان طارق عبدالله الفرج، وسفيرنا لدى كينيا قصي راشد الفرغان، كما استقبل الغانم سفيرنا لدى غانا محمد حسين الفيلاوكوي وقفصلنا لدى البصرة يوسف عاشور الصباغ وقفصلنا لدى أربيل عمر أحمد الكندري.

الكندري يشيد بفتح مختبرات المراكز الصحية في الأحمدية مساءً



فيصل الكندري

سيتم على إزالة العبء عن كاهل أبناء المنطقة ومعاونة المراجعة الصباحية لإجراء الفحوصات اللازمة كما سيستعمل على خفض أعداد المرجعين للمختبرات في الفترة الصباحية خاصة طلبة المدارس، الأمر الذي سيساهم في تقديم أفضل الخدمات الطبية.

أشاد النائب فيصل الكندري بقرار وزير الصحة الرامي إلى فتح أقسام المختبرات الطبية في المراكز الصحية خلال الفترة المسائية في منطقة الأحمدية الصحية، واصفاً القرار بالإيجابي ويسجل لوزارة الصحة والوزير علي العبيدي ومدير منطقة الأحمدية الصحية د. عبداللطيف السهلي. وأضاف أن هذا القرار

قال إنها ستحقق الأهداف الاجتماعية والأمنية والاقتصادية الحوية: الإسراع في تنفيذ المدن العمالية يساهم في حل مشكلة سكن العزاب

المجتمع الكويتي، داعياً إلى سرعة إقرار مشاريع مساكن العمال في المناطق الخارجية. ودعا مختاري المناطق إلى التعاون مع البلدية ووزارة الداخلية في سرعة الإبلاغ عن مساكن العزاب في مناطقهم لتقوم الجهات الأخرى باتخاذ الإجراءات اللازمة لنقلهم إلى مناطق أخرى.

المرسوم بقانون رقم 125 لسنة 1992 في شأن حظر إسكان غير العائلات في بعض المناطق السكنية فتطبيق القانون هو الحل، هناك قوانين إن طبقت ستنهي الأمر، لكن التساهل زاد الأمر سوءاً.

وطالب الحوية الحكومة بسرعة الاستعجال من إنشاء المدن العمالية، حيث إن معالجة هذه الظاهرة التي يعانيها كثير من المناطق السكنية تحتاج إلى توفير بدائل أخرى ممثلة في الإسراع بتنفيذ المدن العمالية التي تعد مفتاحاً لحل أسباب هذه الظاهرة وستكون بداية على أول الطريق لحل هذه القضية، وستستحق أكثر من هدف إيجابي من الجانب الاجتماعي والأمني والاقتصادي والحضاري. واختتم الحوية متمنياً أن تشمل حملات البلدية جميع مناطق الكويت، مشيداً بالدور الكبير الذي يقوم به قياديو البلدية في سبيل القضاء على هذه الظاهرة، والتي لها انعكاسات سلبية على

اعتبر النائب د. محمد الحوية قرار الوزير عيسى الكندري بتشكيل فريق عمل حكومي للقضاء على ظاهرة العزاب في السكن الخاص والجهود التي تقوم بها وزارات البلدية والكهربية والداخلية في محاولة للقضاء على هذه المشكلة خطوة في الاتجاه الصحيح وإجراء إيجابياً يجب أن تتسعه إجراءات تنفيذية حازمة.

وقال الحوية في تصريح صحفي: إن الكثير من المواطنين يشكون من وجود العزاب وسط السكن الخاص للأسر الكويتية، فهذه القضية أثرت سلباً في المجتمع الكويتي، وتزعزع الأمن والطمانينة وتشكل خطراً على الأمن الاجتماعي في المناطق السكنية الكويتية، فلا بد من التنسيق بين البلدية ومختاري المناطق ووزارة الداخلية سعياً إلى القضاء على هذه الظاهرة التي انتشرت وأصبحت لها الكثير من التداعيات التي أثرت بالسلب في المجتمع، وتطبيق أحكام



د. محمد الحوية

الحمدان لوزير التربية: لماذا ترفض المدارس الخاصة تدريس أبناء البدون؟

وحمقوق الطفل. وطالب الحمدان بتزويده سبب رفض المدارس الخاصة تدريس أبناء المقيمين بصورة غير قانونية فيها، وعدد أبناء المقيمين بصورة غير قانونية الذين يدرسون في المدارس الخاصة، وكم عدد من رفضت المدارس الخاصة انضمامهم إليها؟

وجه النائب حمود الحمدان سؤالاً إلى وزير التربية ووزير التعليم د. بدير العيسى قال في مقدمته: نتمنى إلى علمنا أن المدارس الخاصة ترفض تدريس أبناء المقيمين بصورة غير قانونية (البدون) بحجة عدم حملهم لبطاقة صالحة من قبل الجهاز المركزي للمقيمين بصورة غير قانونية ولأسباب أخرى، علماً أن هذه الحجج مخالفة لما ذكره الرئيس التنفيذي للجهاز المركزي صالح الفضالة في خطاب أرسله لنا، كما أن رفض تعليم أبناء المقيمين بصورة غير قانونية مخالف للمواثيق الدولية التي وقعتها الكويت في مجال حقوق الإنسان

ووجه النائب حمود الحمدان سؤالاً إلى وزير التربية ووزير التعليم د. بدير العيسى قال في مقدمته: نتمنى إلى علمنا أن المدارس الخاصة ترفض تدريس أبناء المقيمين بصورة غير قانونية (البدون) بحجة عدم حملهم لبطاقة صالحة من قبل الجهاز المركزي للمقيمين بصورة غير قانونية ولأسباب أخرى، علماً أن هذه الحجج مخالفة لما ذكره الرئيس التنفيذي للجهاز المركزي صالح الفضالة في خطاب أرسله لنا، كما أن رفض تعليم أبناء المقيمين بصورة غير قانونية مخالف للمواثيق الدولية التي وقعتها الكويت في مجال حقوق الإنسان



حمود الحمدان



أحمد القضيبي

بحضور صباح الخالد والعمير والعدالله والعيمير والصالح في مجلس الأمة القضيبى يطالب بعقد اجتماع طارئ لمناقشة تراجع أسعار النفط

ونكر ان الاجتماع لمناقشة الحكومة في النقاط التالية:
1 - الخطط الحكومية للتعامل مع تراجع سعر بيع برميل النفط الكويتي وأثره على ميزانية الدولة.
2 - الاستماع إلى وجهة نظر الحكومة لأثر تراجع أسعار النفط على الخطة الإنمائية الخمسية والمشاريع الواردة فيها.
3 - الخطوات التي ستتخذها الحكومة لإصلاح الإدارة المالية العامة للدولة بعد بيان خطورة الاعتماد الكلي على النفط كمدخل مالي وحيد والرسم المقترح فرضها على الخدمات الحكومية المقدمة، ورفع الدعم عن بعض المشتقات النفطية والخدمات الحكومية.

طالب النائب أحمد القضيبي بعقد اجتماع طارئ في مجلس الأمة بحضور النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله، ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة ووزير النفط د. علي العمير، ووزير المالية أنس الصالح.
وقال القضيبي ان طلبه جاء بناء على تراجع اسعار النفط عالمياً وأثره على سعر برميل النفط الكويتي، وما لذلك الانخفاض الكبير من انعكاسات سلبية على دخل الدولة، حيث ان المورد الرئيسي وشبه الوحيد للميزانية العامة.

تطبيق مؤشرات الإنفاق الحكومي يحدد جوانب القوة والضعف في النظام المالي للدولة عبدالصمد: اجتماع مع فريق فني لوزارة المالية مع «الميزانيات» لوضع مؤشرات تساعد على رفع مستوى الأداء الحكومي

وقد أكدنا في نهاية الاجتماع على ضرورة أن يتم لقاء بين الفريق الفني بوزارة المالية المشكل لتطبيق مؤشرات الإنفاق الحكومي والمساءلة المالية مع المكتب الفني وخبراء لجنة الميزانيات لتبادل الملاحظات بهذا الشأن للوصول إلى منطقة الأحمدية الصحية، كل من الطرفين تساعد على رفع مستوى الرقابة ورفع مستوى الأداء الحكومي، وتفعيل ملاحظات ديوان المحاسبة ووضع الحلول المناسبة لها.

2 - تحديد جوانب القوة والضعف في النظام المالي للدولة.
3 - مراقبة تقدم إصلاح الإدارة المالية العامة على المدى الطويل.
4 - تحديد أولويات إصلاح الإدارة المالية وهي: الشمولية والشفافية، الميزانية القائمة على السياسات المالية. كذلك ناقشنا الإجراءات التي تقوم بها السلطة التشريعية على قانون الميزانية العامة وهذا الذي يتم من خلال إقرارها للميزانية السنوية، ومتابعتنا للملاحظات التي يسجلها ديوان المحاسبة، على الحسابات الختامية، والوقوف على أسباب وقوعها ووضع التوصيات اللازمة لحلها.
وقد أوضح المسؤولون ان هذا الفريق يعمل منذ عام 2009 أي منذ أكثر من 3 سنوات وكان من المفترض ان يعرض على لجنة الميزانيات ومكتبها الفني المشاركة في هذا الموضوع بصفتها اللجنة المختصة بمتابعة الإنفاق الحكومي واعتماد الميزانية والحساب الختامي.

3 - مراقبة تقدم إصلاح الإدارة المالية العامة على المدى الطويل.
4 - تحديد أولويات إصلاح الإدارة المالية وهي: الشمولية والشفافية، الميزانية القائمة على السياسات المالية. كذلك ناقشنا الإجراءات التي تقوم بها السلطة التشريعية على قانون الميزانية العامة وهذا الذي يتم من خلال إقرارها للميزانية السنوية، ومتابعتنا للملاحظات التي يسجلها ديوان المحاسبة، على الحسابات الختامية، والوقوف على أسباب وقوعها ووضع التوصيات اللازمة لحلها.
وقد أوضح المسؤولون ان هذا الفريق يعمل منذ عام 2009 أي منذ أكثر من 3 سنوات وكان من المفترض ان يعرض على لجنة الميزانيات ومكتبها الفني المشاركة في هذا الموضوع بصفتها اللجنة المختصة بمتابعة الإنفاق الحكومي واعتماد الميزانية والحساب الختامي.



عدنان عبدالصمد

صرح النائب رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان عبدالصمد بان اللجنة عقدت اجتماعها أمس للالتقاء بفريق العمل بوزارة المالية برئاسة وكيل وزارة المالية والمعني بتطبيق مؤشرات الإنفاق الحكومي والمساءلة المالية بوزارة المالية.
وقد تبين لنا من المناقشة ان هذا المشروع يهدف إلى ما يأتي:
1 - تقييم قدرة نظم الإدارة المالية العامة لدعم السياسة المالية.

الجيران يسأل العيسى عن عدد أعضاء هيئة التدريب في «التطبيقي» الحاصلين على أقل من امتياز

التطبيقي والتدريب باتخاذ أي إجراء بمديري المعاهد ورؤساء الأقسام الذين طعن في تقييمهم وتم تغييره من قبل لجنة الطعونات في الهيئة؟ إذا كانت الإجابة نعم.. يرجى تزويدي بأي أوراق تثبت ذلك. وهل تم ترشيح أي من هؤلاء المديرين ورؤساء الأقسام بعد ذلك لنبص من شأنه تقييم أعضاء هيئة تدريب آخرين؟

من امتياز للعام التدريبي 2013/2012.
2- أسماء المعاهد والأقسام التي يعملون بها وأسماء مديري ورؤساء الأقسام التابعين لها.
3- أعداد الذين قاموا بالظعن بتقييمهم لدى لجنة الطعونات في الهيئة، ونتيجة هذه الطعونات موزعة على المعاهد والأقسام التي يعملون بها، وهل قام الوزير أو المدير العام للهيئة العامة للتعليم

والتدريب، وهل تم البت في طلبات العمل للتدريس في جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وما الأسباب المانعة للبت في هذه الطلبات إن وجدت؟
وطالب في سؤاله الثاني بتزويده بما يلي:
1 - عدد أعضاء هيئة التدريب في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب الذين حصلوا على تقييم أقل



د. عبدالرحمن الجيران

وجه النائب د. عبدالرحمن الجيران سؤالاً إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي د. بدر العيسى، وطالب في سؤاله الأول بموافاته بعدد وأسماء الكويتيين الحاصلين على شهادة الدكتوراه من الدارسين على نفقاتهم الخاصة، وكذلك المحققون على نفقة وزارات الدولة الذين تقدموا بطلب العمل للتدريس في جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي

خلال ندوة الاحتفال بمضي 52 عاماً على إصدار الدستور الكويتي النجار: الدستور صمام أمان الديمقراطية في الكويت



د.عالم النجار ود.علي الزعبي يشاركان في احتفالية الدستور في بيت العثمان يتوسطهما مشاري العنزي

ما حصل في النهاية تطبيق قانون نواب الامارة الذي نص عليه الدستور. من جهته، أكد د.علي الزعبي ان مشكلة الدستور دائماً ما تؤخذ من جانب سياسي لكن لم تؤخذ من الجانب السبولوجي ممثلاً في السباق كانت الموالاة في المناطق الخارجية والمعارضة في شرق، والان انعكس الحال فالمعارضة أصبحت بالمناطق الخارجية، لافتاً الى ان الدستور جاء ليخفف حدة الصراعات والخلافات في المجتمع الكويتي، سواء كانت اسرة الحكم او الاقطاب الأخرى.

صاحب السمو الامير وهذا من المستحيل ان يتم. وأشار د.النجار الى انه حتى الحكومة عندما ارادت ان تتنقح الدستور لم يتسن لها ذلك وهي لا يعجبها الدستور لأنه لا يعكس موازين القوى على سطح الأرض، كما ان هذا الدستور توجد به تنازلات مؤلمة ادت الى انسحاب بعض ابناء الاسرة من هذا الدستور، مؤكداً ان الدستور لغى سياسة التمييز وكل القوى لم تستطع ان تغير الدستور وحتى في حال عدم رضى السلطة عن هذا الوثائق وحتى ان الحكومة حاولت حل المجلس عدة مرات بهدف تغيير الدستور ولكنها لم تستطع.

وقال ان الدستور لن يتغير وعدم تطبيقه بالشكل المطلوب لبرز عيوبه، وحتى ان الدستور جاء نتاجاً لعصارة تجارب سياسية بين الدول والخبراء الكويتيين. وتحدث النجار عن لجنة تقضي حقائق الحق، فقال: لماذا هو سري حتى الآن في مجلس الأمة رغم انتشاره في وسائل الاعلام، لافتاً الى ان هذه مشكلة في الدستور، موضحاً انه خاطب بعض النواب المخضرمين بمجلس

الزعبي: الدستور جاء ليحد من الصراعات والخلافات في المجتمع الكويتي

وواضح د.النجار ان البعض يدعي ان هناك اناساً من الخارج فرضوا على الشيخ عبدالله السالم هذا الدستور، مشيراً الى ان كلامهم على هذا الصعيد له اساس له وهم يهدفون من خلال هذا الامر الى نظرية المؤامرة، موضحاً ان الدستور ليس الهدف منه ان يوضع كل جوانب الطريق، لافتاً الى ان السدول التي لا يوجد لديها دستور تعاني الكثير والدليل ما تعانته بريطانيا.

أكد استاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت د.عالم النجار على اهمية المحافظة على الدستور الكويتي والعمل به، مشيراً الى انه صمام امان الديمقراطية في الكويت وان تعطيله سابقاً جلب للكويت الكوارث.

وقال د.النجار، خلال ندوة الاحتفال بالدستور بمضي 52 عاماً على الدستور الكويتي التي نظمتها الامانة العامة لمجلس الامة بالتعاون مع متحف بيت العثمان انه عندما نقرأ مسودة لجنة اعداد الدستور قديماً كانت تتحدث عن الوحدة الوطنية التي كانت هي بين الحكومة والشعب، اما الآن فالامر مختلف، لافتاً الى ان الاحتفاء بالدستور يجب ان يكون من خلال هوامش هل نزيد بداية او منتصف او نهاية الطريق؟ بالطبع هو بداية الطريق.

وأكّد د. النجار ان الادعاء بان الدستور فاشل وأنه أنسى تطبيقه مآرب معينة كلام مردود عليه، خصوصاً بالاقاويل التي تقول انه فرض من قبل بريطانيا، مشيراً الى ان هذا الدستور علينا ان نقبل بانّه لا يتغير وهو جامد وغيره ليس صعباً ففسب، انما مستحيل، وهو يتطلب اغلبية صعبة تصل الى ثلثي المجلس وموافقة